اختلاف المتكلمين
في مسألة
القضاء والقدر

الدكتور مراد عبد الله الجنابي

جامعة صنعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغــر الميامين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

أما بعــد :

فإن مسألة القضاء والقدر والإيمان بها من المسائل الكلامية الدقيقة التي شغلت أفكار العلماء من هذه الأمة المباركة ومفكريها ، ولا تزال تشغل أفكارهم بالبحث والدراسة والمعالجة ، لما لها من خطورة عقديــة وفكرية وخــُـلقية على حركة الإنسان في هذا الكون ، وحقيقة هذه المسألة قديمة جداً ، سبقت مجيء الإسلام فقد تناولها بالبحث والدراسة مفكرون من اليونان والرومان والهنود وغيرهم ، فَضَلــُّوا الطريق الحق[1]، ولما جاء الإسلام وتطورت الحوادث وتقدم الزمن ضلت الطريق نفسه بعض الفرق الإسلامية واهتدى إلــى وجــه الحق فيها المهتدون بنور الوسطية والاعتدال لأنها سلامٌ آمن وعدلٌ دائم وارتباطٌ على المحبة قــائم وســلوك على منهج واحد . فلا معركة بين المرء وكيانه ولا خلاف بين إنسان الحضارة وأخيه ، لأن شريعة الله تنسق في يُسرٍ وهدوء بين كل الحقوق والمسؤوليات والاستحقاقات بتوازن عجيب بين حركــة الإنســان الظــاهرة وفطرته ورغباته المضمرة ، فلا طغيان ولا إسراف . بل إعطاء كل ذي حقٍ حقه .

وقد أصبحت هذه المسألة عند كثير من الناس متكأ يتكئ إليها إذا ما أراد الانصراف عن عمل الخير والتقرب إلى عمل الشر ، ولطالما زلّت بها أقدام ، وانحرفت بالخوض فيهــا عقائــد وأقــلام ، وأصــبحت موضع استفسار واستفهام من الناس ، حتى راح بعضهم يُسوّغ لنفسه شرب الخمر وســرقة الأمــوال وقتــل النفوس بذريعة أن الله تعالى قد كتب كل ذلك عليه ، وأخذ بعضهم الآخر يتحلــل مــن الواجبــات ويتهــاون بالمفروضات بحُجة أن الله تعالى لم يكتب له التوفيق لذلك .

وبمقتضى ذلك نرى هذه المسألة تتجدد مع الزمن بين مدةٍ وأخرى ، من غير توقــفٍ ولا انتهــاء ، ويتجدد خوض الخائضين فيها من كل نحلة وملة . منتهزاً موضوعها أعداء الإسلام فرصة لتوجيه مطــاعنهم وسهام اعتداءاتهم إلى حضارة الإسلام الحنيف . بزعمهم أنه دينٌ يدعو إلى التواكل والكسل وعــدم الإنتــاج وترك عمارة الأرض بسبب إيمانهم بالقضاء والقدر .

<u>واقتضى منهج البحث تقسيمه إلى أربعة مباحث هي :</u>

١- المبحث الأول : معنى القضاء والقدر .

---

[1] ينظر الباجوري على الجوهرة : ج (٢) ، ص (١٦) وما بعدها . ورسالة في التوحيد : ص (١٣٣) وما بعدها .

٢- المبحث الثاني : الإيمان بالقضاء والقدر وعلاقته بالجبر .
٣- المبحث الثالث : مذاهب المتكلمين في مسألة القضاء والقدر .
٤- المبحث الرابع : رأي الباحث في أقوال الفرق الكلامية .
وخاتمة تضمنت أهـــم النتـــــائج .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل كله صالحاً ولوجهه خالصاً وأن ينفعني به والمسلمين في الدارين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المبحث الأول

معنى القضاء والقدر

اختلف المتكلمون في تفسير القضاء والقدر على أقوال متعددة ، وقبل أن نشرع في هذه المسألة ونبيّن آراء الفرق الكلامية الإسلامية رأينا من الضروري أن نعرف للقارئ الكريم معنى القضاء والقدر بإيجاز زيادةً في التوضيح والبيان:

١) القضاء في نظر المدرسة الماتريدية[١] : هو إيجاد الله تعالى الأشياء على وجه الإحكام والإتقان .

والقدر : هو علمه تعالى أزلاً صفات المخلوق . أي : بما تكون عليه من حسن وقبح ، ونفعٍ وضر ، وخيرٍ وشر ، وعلى أساس هذه النظرة يكون القضاء حادثاً لأنه صفة للفعل الإلهي ، ويكون القدر قديماً لأنه راجع إلى صفة العلم الإلهي[٢] .

وهذا القول موافق للغة ، وهو أجدر الأقوال بالقبول ، لأن أشهر معاني **القضاء في اللغة** : الحُكم ، وهو يرجع إلى الفعل ، فناسب تفسيره في الاصطلاح بالفعل أي القضاء ومعناه : الخلق ، لقوله تعالى : { فَقَضَٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ }[٣] ، وأما القدر فلم يرد أن معناه في اللغة الفعل ، فناسب أن لا يفسر في الاصطلاح بالفعل ، بل بالعلم[٤].

ولما كان القدر سابقاً على القضاء ، فإن الأمر المقدَّر قد يدفعه الله سبحانه بفضله وإحسانه ، فإذا قضى فلا مدفع له ، وقد جاء الحديث الشريف بقوله ﷺ : (لا يرد القضاء إلا الدعاء ، ولا يزيد في العمر إلا البر)[٥]. أي : يرد ما كان مقدراً قبل أن يصير قضاء، إذ القضاء حتم لا مردَّ له ، قال تعالى : { وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا }[٦]. أي فصل ، تنبيهاً إلى أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه . وليس معنى

---

١) الماتريدية : نسبة إلى أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت ٣٣٣ هـ) وهم طائفة من الفقهاء من الأحناف ، مقلدو الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه (ت ١٥٠هـ) وصاحبيه أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحضرمي ومحمد بن الحسن الشيباني رحمهما الله تعالى ، وقد تمكنت المدرسة الماتريدية مع شقيقتها الأشعرية من بسط نفوذهما على العالم الإسلامي منذ بداية القرن الرابع الهجري ، وقد كان بينهما نزاع وخلاف في بعض المسائل العقدية انتهى بمرور الزمن إلى تسوية ووفاق ، ينظر كتاب : أصول الدين الإسلامي ص : ٥٢ .

٢) ينظر رسالة علم العقائد للعلامة رشيد الخطيب : ص ٢٣ ، وشرح الباجوري على جوهرة التوحيد : ١٦/٢ ، ورسالة في التوحيد والفرق المعاصرة للعلامة / كمال الدين الطائي : ص ١٨١ ، وشرح الفقه الأكبر للملا علي القاري : ص ١٢ .

٣) سورة فصلت : الآية (١٢) .

٤) ينظر أصول الدين الإسلامي : ١٨١ ، وقول الإمام أبي منصور الماتريدي في القضاء والقدر في شرحه الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة : ١٣ .

٥) رواه الترمذي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه وهو حسن .

٦) سورة مريم : الآية : ٧١ .

القضاء والقدر من الله إجبار العبد وقهره على ما قضاه وقدَّره وإنما معناه : الإخبار بأن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ، ثم أوجد ما سبق في علمه.. فكل محدث صادرٌ عن علمه وقدرته وإرادته .

٢) أمـــا الأشـــاعـــــرة[٧]:

فقد ذهبوا إلى عكس ما ذهب إليه الماتريدية ، حيث جعلوا تعريف القضاء للقدر ، وتعريـــف القـــدر للقضاء ، وقدموا القضاء على القدر لأنهم يعدون القضاء أساساً، وأنه يرجع إلى صفة العلم ، أما القدر فهـــو عبارة عن المقدار الذي يخرج عليه الشيء على وفق ما قضاه الله تعالى في علمه .

ودليل الأشاعرة على تقدم القضاء هو قوله تعالى : {وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلا عِنْدَنَا خَزَائِنُه وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ}[٨] أي : أن جميع الأشياء مقدورة لله تعالى ، محجوبة عن الخلق ، بحيث متى تعلقت إرادتـــه تعـــالى بوجودهـــا وجدت بلا إبطاء ، ولا يوجد شيء من هذه المقدورات إلا بمقدار معين تقتضيه الحكمة الإلهية ، وتســـتدعيه المشيئة الربانية[٩] .

أما القضاء فهو (علم الله تعالى في الأزل بالأشياء كلها على ما ستكون عليه في المستقبل)[١٠] .

(فالقضـــاء هـــو الأســـاس عنـــدهم ، والقـــدر تـــابع لـــه طبقـــاً لمـــا فـــي علـــم الله تعالى)[١١] ، فالقضاء والقدر راجعان لما تقدم من العلم والإرادة وتعلق القدرة ، لكن لما كان خطر الجهـــل في هذا الفن عظيماً صرّح المتكلمون بهما[١٢].

وبعد هذه الوقفة السريعة على معنى القضاء والقدر في عرف المتكلمين ، ننتقل الآن إلـــى الإيمـــان بالقضاء والقدر وعلاقته بالجبر .

---

[٧]) الأشعرية : هم جمهور المسلمين ، وكانت طريقتهم في إثبات العقائد وتقريرها سلفية حتى جاء أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) وأخذ ينتصر لآراء أهل السنة والجماعة بالبراهين العقلية، ويجادل مخالفيهم المعتزلة اعتماداً على النقل والعقل فانتشر مذهبه وساد وصارت الغلبة له حتى يومنا هذا ومن أشهر رجالاته الإمام الإسفرائيني والغزالي والباقلاني والفخر الرازي والجويني . ينظر أصول الدين الإسلامي للدكتور . رشدي محمد عليان . ص : ٥١ .

[٨]) سورة الحجر : الآية ٢١ .

[٩]) ينظر تفسير الإمام الرازي : جـ ١٩ / ص ١٧٤ ، وصفوة البيان : ص ٣٣٦ ، وتفسير الماوردي جـ ٢ / ص ٣٦٥ ، ومواهب الرحمن في تفسير القرآن : جـ ٥ / ص ٧٧ .

[١٠]) كبرى اليقينيات الكونية . للدكتور محمد سعيد البوطي : ص ١٣٠ ، وينظر كتاب التعريفات للجرجاني ص ١٧٤.

[١١]) القضاء والقدر عند المسلمين : ص ٣٩ ، وينظر : المواقف للايجي : ص ٥٢٩ ، والوسيلة في شرح الفضيلة : ص : ٥٥٣ ، ورسالة في علم العقائد : ص ٢٣ ، ونشأة الأشعرية وتطورها : ص ٢٨٢ ، وأفعال العباد بين الجبر والاختيار : ص ٥ .

[١٢]) ينظر شرح الباجوري على الجوهرة : جـ ٢ / ص ١٧ .

المبحث الثاني

الإيمان بالقضاء والقدر وعلاقته بالجبر

اتفق جمهور أهل السنة والجماعة على أن أصول الدين (أركان الإيمان)ستة وهي : (الإيمان بالله تعالى ، وبالملائكة ، وبالكتب السماوية ، وبالرسل ، وباليوم الآخر ، وبالقدر خيره وشره) .

والمراد بأصول الدين القواعد التي يرتكز عليها الدين والأسس التي يقوم عليها الإيمان بحيث إذا فقدت أو فقد أحدها لا يكون إيمان . وقد اختلفت الفرق الإسلامية الكلامية فيما يعد من الأصول في العقائد الدينية وما لا يعد منها ، ولذا سأذكر هذه الأقوال في المبحث الثالث من هذا البحث إن شاء الله تعالى ثم أبين ما اتفقوا على عدة منها وما انفردت به كل فرقة . وبعدما اقتضت حكمة الباري جلَّ جلاله وعم نواله خلق العباد ، لم يتركهم هملاً بل أرسل إليهم الرسل والأنبياء مبشرين ومنذرين قال تعالى : {رُسُلاً مُبَشرِينَ وَمُنذرِينَ لِئلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُسُلْ }[١٣] وأنزل عليهم كتبه تبين لهم عقبى الهداية وعاقبة الغواية ، قال سبحانه :

{ وَهَدَيَنَاهُ النَجْدَين }[١٤] وبعد أن تبين لهم ذلك منحهم إرادة مستقلة تتصرف في حرية تامة ، فتأتي ما تشاء وتدع ما تشاء من الأفعال قال عز وجل :{ وقُلِ الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر }[١٥] لكنه سبحانه أحصى أعمال خلقه وعرف بعلمه الواسع الذي لا يحيطه شيء ما سيفعلونه من خيرٍ أو شر وما سيكون منهم من هداية أو ضلال وسجل ذلك كله في كتاب لقوله سبحانه : {لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إلا أَحْصَاهَا }[١٦] وقوله تعالى : {إِنَّ اللهَ لا يَخْفَى عَلَيهِ شَيءٌ فِي الأرض وَلا فِي السَّمَاءِ }[١٧].

فالقضاء على قول أهل السنة والجماعة هو : ((علم الله المحيط بما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم الحساب والجزاء)) ، والقدر هو ((وقوع الحوادث في الأزمنة والأشخاص طبقاً لما في علم الله جلت قدرته)) [١٨] ومعنى الإيمان بهما هو: الاعتقاد بأن ما يصيب الإنسان من خيرٍ أو شر واقع حسب تقدير الله تعالى وعلمه .

ومما يجدر التنبيه عليه أن علم الله تعالى بما سيقع من عباده ووقوعه منهم حسب هذا العلم والتقدير ، لا يعني أن العباد مجبرون في أفعالهم ، ملزمون بالإتيان بها وإلا بطل الثواب والعقاب ، والأمر والنهي والوعد والوعيد ، بل الإنسان هو الذي يخط أفعاله بنفسه متخذاً الطريق الذي يراه ، قال سبحانه وتعالى : { فمن يعمل مثقال ذرةٍ خيراً يره * ومن يعمل مثقال ذرةٍ شراً يره }[١٩].

---

[١٣]) سورة النساء : الآية ١٦٥ .
[١٤]) سورة البلد : الآية ١٠ .
[١٥]) سورة الكهف : الآية ٢٩ .
[١٦]) سورة الكهف : الآية ٤٩ .
[١٧]) سورة آل عمران : الآية ٥ .
[١٨]) ينظر القضاء والقدر عند المسلمين ، ص ٣٩ ، والمواقف للايجي : ص ٥٢٩ .
[١٩]) سورة الزلزلة : الآية ٧ – ٨ .

وقد ثبت بالحديث الصحيح أن الإيمان بالقضاء والقدر ركن من أركان الإيمان، حين جاء أمين الوحي جبريل عليه السلام يسأل حضرة النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان يريد تعليم المسلمين أحكام دينهم . قال جبريل : ((فأخبرني عن الإيمان : قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره ، قال : صدقت))[٢٠].

<u>ويمكننا هنا ، أن نلخص حقيقة الإيمان بالقضاء والقدر بالآتي :-</u>

١- التصديق بأن الباري عز وجل عالم بالمخلوقات جميعاً في الأزل، وما يتعلق بها في المستقبل ، كعلمه بالأزل بأن المرء يباشر الأسباب بإرادته واختياره المحض ، ثم يجازيه على ما فعل .

٢- التصديق بأن المخلوقات جميعاً وجدت بإرادته وعلى وفق علمه الأزلي[٢١] قال تعالى : {إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ }[٢٢].

وعلى ذلك فلا علاقة بين الإيمان بالقضاء والقدر ، وبين الجبر والاختيار ، لأن العلم كاشف عما سيقع[٢٣]. ذكر الإمام النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم : ((قال الخطابي : وقد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر إجبار الله سبحانه وتعالى العبد وقهره على ما قدره وقضاه ، وليس الأمر كما يتوهمونه وإنما معناه : الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه وتعالى بما يكون من اكتساب العبد وصدورها عن تقدير منه، وخلق لها خيرها وشرها))[٢٤]

سئل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عمن يرتكب الموبقات ، ويقولون كان ذلك في علم الله ، فغضب ، وقال : كان ذلك في علمه ، ولم يكن علمه يحملهم عليها[٢٥] ، فالله تعالى يعلم بعلمه الأزلي أن الناس سيختارون طرقاً مختلفة ، فيسَّر لهم ما يختارون ، وأقرهم عليه ، فعلمه تعالى لا يعني جبر الإنسان على فعلٍ ما ، فالأستاذ مثلاً يعلم مقدماً أن التلميذ المهمل سيرسب في الامتحان . فهل يمكن للراسب أن يحتج ويتظلم على الأستاذ فيقول له : إن علمك برسوبي هو الذي رسبني ؟ لا يقول بهذا أحد فعلم الله تعالى صفه كاشفة ، ليس لها تأثير كالقدرة ، فلا تعني إجبار العبد على شيءٍ ما .

---

[٢٠] صحيح الإمام مسلم : جـ ١ ، ص ٣٧ كتاب الإيمان ، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان .
[٢١] ينظر كتاب أصول الدين الإسلامي : ١٨٢ .
[٢٢] سورة يس : الآية ١٢ .
[٢٣] ينظر كبرى اليقينيات الكونية : ص ١٦٨ ، ورسالة في التوحيد : ص ١٢٣ .
[٢٤] النووي على صحيح مسلم : جـ ١ ، ص ١٩٩ بهامش إرشاد الساري للقسطلاني ، طـ ٧ ، بولاق ، ١٣٢٣هـ .
[٢٥] رسالة في التوحيد : ص ١٢٤ .

والإيمان بالقضاء والقدر لا ينافي الأخذ بالأسباب بل على الإنسان أن يجد ويسعى ، قال تعالى : ((فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور))[٢٦] فلا كسل ولا تواكل وأمره أن لا يلقي بنفسه إلى التهلكة . قال : ((ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة))[٢٧] وأمره أن يجاهد في سبيل الله تعالى : فقال سبحانه وتعالى : ((وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله))[٢٨] ، وأمرهم أن يأخذوا حذرهم من أعداء الله تعالى سواءً في أرض المعركة أم في الجبهة الداخلية حيث دسائس الأعداء فكرياً واجتماعياً وأخلاقياً فقال سبحانه : ((خذوا حذركم))[٢٩] .

ومما تقدم تبين أن الإيمان بالقدر خيره وشره مجموع أمور ثلاثة هي : قدرة وإرادة وعلم ، فالواجب علينا أن نعتقد أن كل ما أصابنا من خير وشر ، ونفع وضر ، وحلو ومر من عند الله تعالى ، أوقعه علينا الآن بقدرته وإرادته وسبق في علمه قبل وقوعه[٣٠] .

ولا بد من تأكيد أن عقيدة الإسلام لا تقبل التجزئة والتقسيم، فمن اعتقد بها كلها ، صحت عقيدته وكان مسلماً ، ومن آمن ببعضها وكفر ببعضها ، عاد الجزء الذي كفر به فنقض الجزء الذي آمن به ، وقد أشار القرآن إلى كفر اليهود إذ آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعضه ، قال تعالى : {أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون }[٣١].

و لا تقبل هذه العقيدة التنازل عن مرتبة العلم اليقيني ، والاعتقاد الراسخ ، في كل جزء من أجزائها الثابتة بيقين ، فمن تردد ببعض ما ثبت فيها بيقين ، أو اكتفى بغلبة الظن لم تصح عقيدته[٣٢] ، كما أن رتبة اليقين لا تجدي إذا لم يصحبها الإذعان والخضوع

والإقرار فالمشركون العرب ، ومن كفر من أهل الكتاب ، كانوا على يقين من صدق حضرة النبي الأكرم ﷺ ، ولم يمنعهم من الإقرار إلا الكبر ، قال تعالى : {وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً }[٣٣]. وقال سبحانه : {الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم }[٣٤].

---

[٢٦] سورة الملك : الآية ١٥ .
[٢٧] سورة البقرة : الآية ١٩٥ .
[٢٨] سورة التوبة : الآية ٤١ .
[٢٩] سورة النساء : الآية ١٩٥ .
[٣٠] ينظر مفتاح الجنة . للسيد محمد الهاشمي : ٢٣٤ – ٢٤٢ .
[٣١] سورة البقرة : الآية ٨٥ .
[٣٢] ينظر العقيدة الإسلامية لعبد الرحمن حبنكة : ص ٧٢ .
[٣٣] سورة النمل : الآية ١٤ .

المبحث الثـالـث

مذاهب المتكلمين في مسألة القضاء والقدر

أثيرت مسألة القضاء والقدر عند المتكلمين من علماء المسلمين لمّـا رأوا أن أدلة الكتـاب والسـنة والعقل متعارضة فيما بينها :

فمما يدل على أن الإنسان مجبر على فعله :

أ- قوله تعالى : {قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا }[٣٥] .

ب- قوله تعالى : {والله خلقكم وما تَعْمَلُون }[٣٦] .

ج- قول النبي الأكرم ﷺ : {الشقي من شقي في بطن أمهِ ، والسعيد من وُعِظ بغيره}[٣٧].

د- ومن حجج العقل : أننا لو قلنا بأن العبد مخير وهو خالق لأفعاله ، لكانت قدرة الله تعـالى محـددة وغيره شاملة ، وأن العبد شريك لله تعالى في إيجاد العالم.

ومما يدل على أن الإنسان مخير ليس مجبراً :

أ- قال تعالى : ((كل نفس بما كسبت رهينة))[٣٨].

ب- قال تعالى : ((فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر))[٣٩].

ج- ومن حُجج العقل : أننا لو قلنا بأن الإنسان مجبر ، فقدرته لا أثر لها ، ولكن لو لم تكن لـه قدرة ، لمـا كان معنى للأوامر والنواهي وللثواب والعقاب[٤٠] .

وقسم العلماء الأفعال الإنسانية إلى قسمين :-

١- **<u>أفعال اضطرارية</u>** : وهي التي لا قدرة للإنسان ولا اختيار له فيها ، كحركة ارتعاش اليـد وحركـة الجهازين العصبي والهضمي . وقد اتفقت الفرق الإسلامية جميعها على أنها مخلوقة لله وليس للعبـد دخل فيها ، فلا تكليف فيها ولا ثواب ولا عقاب بها .

٢- **<u>أفعال اختياريه</u>** : وهي التي للإنسان فيها قدرة واختيار كالسير والكلام ، وهذه هي محل الخلاف بين علماء الفرق الإسلامية الذين ذهبوا فيها مذاهب مختلفة هي[٤١] :

---

[٣٤]) سورة البقرة : الآية ١٤٦

[٣٥]) سورة التوبة : الآية ٥١ .

[٣٦]) سورة الصافات : الآية ٩٦ .

[٣٧]) صحيح الإمام مسلم . ج١ ص ٣٥ .

[٣٨]) سورة المدثر : الآية ٣٨ .

[٣٩]) سورة الكهف : الآية ٢٩

[٤٠]) ينظر دراسات في العقائد . للدكتور عرفان عبد الحميد : ص ٢٤٥ ، وأصول الدين الإسلامي : ص ١٨٥ .

[٤١]) ينظر كبرى اليقينيات الكونية : ص ١٦٩ . ورسالة في التوحيد : ص ١٢٧ .

أولاً: مذهب الجبرية[٤٢] :

أتباع الجعد بن درهم والجهم بن صفوان ، رأوا أن العبد لا فعل لـــه ولا قدرة ولا اختيار ، وعليــه فلا تأثير لـــه ولا كسب . ولا فرق بين الاضطراري من أفعاله وبين ما يتوهم كونها اختبارية منها . أمّـــا إضافة الفعل إليه فهو بمنزلة إضافته إلى الجمادات ، كما يقال : جرى النهر ، لا يزيد عليهـــا إلا بالشـــعور ، وهو إفراط في نسبة الفعل إليه[٤٣] ، وأفعال العباد غير اختيارية على الإطلاق ، بل هم مقهورون في أفعـــالهم ، وإرادتهم ، وليس لإرادتهم دخل فيها ولا كسب ، زيادة ليس لقدرتهم أي تأثير في أفعالهم[٤٤] .

فمذهب جهم بن صفوان واتباعه في هذه المسألة هو نفي قدرة الإنسان ، وأنه ليس لـــــه قـــدرة ولا اختيار ولا إرادة بل هو مجبر في كل أفعاله ، والله تعالى هو الذي يخلق فيه أفعاله ، كما يخلقها في الحيـــوان والجمادات ونسبة الأفعال إلى الإنسان إنما هي على سبيل المجاز لا الحقيقة ، كما تنسب بعض الأفعال إلـــى الجمادات والنباتات ، فنقول مثلاً : تغذى

النبات ، وتحرك الحجر ويبنى على ذلك أن الثواب والعقاب جبر ، والتكاليف الشرعية التي بعث بها الأنبياء والرسل جبر أيضاً[٤٥] .

وقال حُجة الإسلام الإمام الغزالي رحمه الله : (والجبرية اعتمدوا علـــى القضـــاء ، ورأوا الخيـــر والشر من الله تعالى ، ولم يروا من أنفسهم فعلاً ، إذ نسبوا الظلم إليه تعالى في ضمن ذلك ، وأضلوا سفهاءهم ، فكانوا يعصون الله تعالى ، وينسبون إلى الله أفعالهم ، ويبرئون أنفسهم عن الذم واللوم كالشيطان إذْ قال : ((فبما أغويتني لأقعدنَّ لهم صراطك المستقيم))[٤٦].

وقال : (والجبرية نفوا الاختيار بالكلية في أفعال العباد ، واعتمدوا على القضاء والقـــدر ، فينبغـــي للباحث معهم أن يضربهم ، ويمزق ثيابهم وعمائمهم ويخدش وجوههم ، وينتف أشعارهم وشواربهم ولحاهم ، يعتذر بما اعتذر هؤلاء السفهاء في سائر أفعالهم القبيحة الصادرة منهم)[٤٧].

أدلة الجبرية ومناقشتها :

---

[٤٢]) الجبرية من الجبر وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى ، ينظر كتاب التعريفات : ص ٧٤ .
[٤٣]) ينظر اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد : ص ٤٥ .
[٤٤]) الفرق الإسلامية : ص ٥٢ .
[٤٥]) الفرق بين الفرق . للبغدادي : ص ١٢٥ ، والملل والنحل للشهرستاني : جـ ١ ص ١٠٨ ، والتبصير في الدين : ص ٩٦ ، وشرح الفقه الأكبر : ص ١١ ، وشرح الفقه الأكبر للملا علي القاري : ٣٨ ، وأفعال العباد بين الجبر والاختيار : ص ١٨ .
[٤٦]) سورة الأعراف : الآية ١١ .
[٤٧]) كتاب الأربعين في أصول الدين : ص ١١ .

يتبين لنا مما تقدم أن الجبرية لا يفرقون بين أفعال الإنسان ولا يقسمونها إلى قسمين أفعال اضطرارية ، وأفعال اختيارية، وإنما يجعلون أفعال الإنسان كلها اضطرارية إجبارية ، وهو مقهور على فعلها ، مضطر لا محالة على التلبس بها . وقد حاولوا الاعتماد على بعض النصوص لتأييد مذهبهم .هذا ، وهانحن نذكر أهم أدلتهم مع مناقشتها وتحليلها :-

١- قال تعالى : ((ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين))[٤٨] وهذا يدل على أن كل شيء في الكون يكون تحت حكم الله تعالى وإرادته وسلطته وتصرفه . ومعنى الآية كما قال الزمخشري رحمه الله : ((أي : هو الذي خلق الأشياء كلها ، وهو الذي صرَّفها على حسب إرادته))[٤٩]فلا حكم إذن للإنسان ولا حرية ولا اختيار ولا أمر ، لأنه والكون من أمر الله تعالى وخلقه وإرادته وحده .

<u>ويجاب عن هذا</u> : بأن الله تعالى أعطى بني الإنسان من جملة مخلوقاته شيئاً من الحرية ، ومنحهم بعضاً من الإرادة ، ووهب لهم مقداراً معيناً من التصرف والحركة ، وهو في الوقت ذاته يثيب كل من أطاعه والتزم العمل الصالح ، ويعاقب كل من عصاه وفعل الفعل الطالح قال تعالى : ((فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره))[٥٠] وكل أفعال الإنسان وحركاته وتصرفاته لا تخرج عن أمر الله وخلقه وملكه .

٢- قال تعالى : ((والله بكل شيء عليم))[٥١] أي بمعنى أن الله تعالى علم وأراد أزلاً وجود أفعال العباد ، وتعلقت قدرته بوجودها فيما لا يزال ، فما وقع من أفعالهم فهو بقضائه وقدرته ، وهم مجبرون في أفعالهم[٥٢] . فالإنسان مجبر في كل تصرفاته وحركاته وأفعاله لأن خالقه جل جلاله علم بعلمه الأزلي القديم الذي أحاط بكل شيءٍ علماً ، كل ما سيفعله هذا الإنسان من خير أو شر ، وهو سبحانه الفعّال لما يريد .

<u>ويُجاب عن هذا الدليل</u> : بأنّ تعلق علم الله تعالى وإرادته بأفعال العباد لا يجعلهم مجبرين في أفعالهم وتصرفاتهم لأن صفتي العلم والإرادة ليستا من صفات التأثير، فالله تعالى علم أولاً أن العبد يختار أفعاله ، ورجحت إرادته تعالى أزلاً وجود هذه الأفعال فيما لا يزال ، وتعلقت قدرته تعالى بأفعال العبد بعد علمه بأن يختارها ويصمم عليها ، فعلم الله تعالى بها أزلاً ، وبأن العبد يختارها ليس سالباً

---

[٤٨]) سورة الأعراف : الآية ٥٤ .
[٤٩]) تفسير الكشاف : جـ ٢ ، ص ٨٣ .
[٥٠]) سورة الزلزلة : الآيتان ٧ – ٨ .
[٥١]) سورة النور : الآية ٣٥ .
[٥٢]) ينظر الإنسان هل هو مسير أم مخير للعقيلي : ص ١٤ وما بعدها .

لاختيار العبد ، وإنما هو محقق لاختياره[٥٣]. وحاصل الجواب أن علمه تعالى بمصير زيد واختياره في

المستقبل أفعاله لا دخل لـــه في إجبار زيد على وقوعه فيها. كمـــا أن هنـــاك فرقـــاً بـــين القـــدرة والإرادة[٥٤] .

وقد حاول الجبرية الاعتماد على أكثر عدد من النصوص القرآنية الكريمـــة للقـــول بـــأن الإنسان مجبر مقهور ، ونفي قدرته واستطاعته الممنوحة لـــه

من خالقه تبارك وتعالى ومنها قوله سبحانه : ((قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلا مَا كَتَبَ اللهُ لَنَا))[٥٥] وقولـــه تعالى : ((وَاللهُ خَلَقَكُم وَمَا تَعْمَلُون))[٥٦] وقولـــه عز وجل : ((ذَلِكُم اللهُ رَبكم لا إِلَهَ إِلا هُوَ خَالِقُ كُلَّ شَيء))[٥٧] وقوله تعالى : ((وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الخِيرَةُ))[٥٨].

<u>ويجاب عن استدلالاتهم هذه</u> : بأن هذه النصوص يجب تأويلها كي تستقيم مـــع النصـــوص التـــي تعارضها ، التي تثبت للعبد عملاً يستحق عليه العقاب والثواب والمدح والذم ، لأن الله تعـــالى نفـــى الظلم عن نفسه ، وأنه لا يحاسب إلا على العمل الذي اكتسبه العبد[٥٩]. قال عز من قائل : ((يَوْمَ تَأْتي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُم لا يُظْلَمُون))[٦٠].

٣- ومن أدلتهم العقلية : إن كانت القدرة والإرادة من الله تعالى ، وبغيرهما يمتنع الفعل ومعهما يجب ، فالفعل إذن هو بالحقيقة من الله تعالى ، والملزوم في هذا ظاهر وكذا لازمه .

<u>ويجاب</u> : بأنه لا يلزم من كون آلة الفعل من الله تعالى أن يكون الفعل منه سبحانه ، وإلا لكـــان الحـــداد فاعل السيف وصانعه هو القاتل للمؤمن فيذم ، أو للكافر فيمدح ، واللازم كالملزوم في البطلان[٦١] .

---

[٥٣]) المصدر نفسه : ص ١٥ وما بعدها .

[٥٤]) فالقدرة صفة أزلية يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه ، وضدها : العجز . والإرادة صفة أزلية تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه ، من وجود أو عدم ، ومقدار وزمان ، ومكان وجهة ، وضدها الإكراه ، ينظر شرح الخريده البهية . للعلامة الدردير : ص ٧٨ ، وأصول الدين الإسلامي : ص ١٤٩ و ص ١٥٢ .

[٥٥]) سورة التوبة : الآية : ٥١ .

[٥٦]) سورة الصافات : الآية : ٩٦ .

[٥٧]) سورة الأنعام : الآية ٩٦ .

[٥٨]) سورة القصص : الآية : ٦٨ .

[٥٩]) ينظر أصول الدين الإسلامي . للدكتور رشدي عليان : ص ١٨٦ .

[٦٠]) سورة النحل : الآية ١١١ .

[٦١]) ينظر القضاء والقدر عند المسلمين : ص ٢٢

ثانياً: مذهب المعتزلة[٦٢] في أفعال الإنسان :

من دراستنا لموقف المعتزلة ورأيهم في موضوع أفعال الإنسان ، وجدنا أنهم يختلفون مع الجبرية في رؤيتهم العامة لأفعال الإنسان ، فالمعـــتزلة يقسمون الأفعال إلى قسمين :

١) أفعال اضطرارية (جبرية) ،

٢) أفعال اختيارية إرادية[٦٣] . وهذا في الحقيقة هو مذهب أهل السنة والجماعة أيضاً ، وسنرى نـرى ذلك واضحاً عند الحديث عن رأيهم .

وقد أجمع المعتزلة على أمور مهمة منها :

١- أن العباد خالقون لأفعالهم الاختيارية ، مخترعون لها ، وأن الله تعالى ليس لـه في أفعـال العبـاد المكتسبة صنع ولا تقدير ، إيجاباً ولا نفياً.

٢- وهم على الرغم من ذلك لم ينكروا العلم الأزلي ، فإن الله تعالى عندهم لم يزل عالماً بكل ما يكـون من أفعال خلقه ، لا تخفى عليه خافيه ، فلم يزل عالماً بمن سيؤمن وبمن سـيكفر ، وهـذا القـول يميزهم ويخرجهم عن دائرة القدرية الخالصة اتباع معبد الجهني وغيلان الدمشقي الذين أنكروا علـم الله الأزلي ، فالله عندهم لا يعلم أفعال الفرد إلا بعد وقوعها .

٣- إن الإنسان فاعل حر مختار ، يعمل بالقدرة الحادثة التي منحتها إياه العناية الإلهية ويتصـرف بهـا ويوجهها حسبما يريد ، وهذه القدرة تصلح لفصل الضدين : الفعل والترك .

٤- وقالوا بأن أمر الله تعالى وإرادته متلازمان[٦٤] . وإن العبد هو الخالق لأفعاله الاختيارية والله تعالى خلق فيه القوة فقط ، وهذه القوة تولد خلق

---

[٦٢]) المعتزلة : فرقة كلامية فكرية كبيرة ، كانت طريقتهم في معرفة العقائد وإثباتها والدفاع عنها عقلية خالصة ، وكانت ثقتهم بالعقل ومدركاته لا يحدها إلا احترامهم لأوامر الشرع ، فكل مسألةٍ من مسائلهم يعرضونها على العقل فما قبله أقره ، وما لم يقبله أولوه ، وقد اضطرهم هذا إلى تأويل بعض النصوص الدينية التي قد تبدو مخالفة لمسألة عقلية ، مؤسسها : واصل بن عطاء (ت ١٣١ هـ) ويقول المعتزلة في مرتكب الكبيرة إنه في منزلة بين المنزلتين ، وأنكروا الصفات الإلهية ورؤية الله يوم القيامة ، وإن الإنسان خالق لأفعاله الاختيارية ، وإن القرآن الكريم مخلوق ، وأنكروا شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته يوم القيامة . ينظر الفرق بين الفرق : ص ٩٤ ، وتاريخ الفرق الإسلامية : ص ٤٥ .

[٦٣]) ينظر كبرى اليقينيات الكونية : ص ١٦٩ ، ورسالة في التوحيد والفرق المعاصرة : ص ١٢٧ .

[٦٤]) ينظر الفرق بين الفرق : ص ٩٤ ، والفصل بين الملل والنحل : جـ٣ ص ٣٣ ، والاقتصاد في الاعتقاد : ص ٣٧ والإرشاد للجويني : ص ١٠٦ ، ونهاية الأقدام . للشهرستاني : ص ٧٩ ، والانتصار للخياط : ص ١١٧ ، ودراسات في الفرق والعقائد الإسلامية : ص ٢٦١، وتقريب المرام : جـ ٢ ص ١٧٨ ، والمسايرة : ص ١٢٠ ، واللمعة : ص ٥٢ ، واليواقيت والجواهر : جـ ١ ص ١٣٩ ، ومذاهب الإسلاميين : جـ ١ ص ٤٤٩ .

أفعاله بناءً على نظرية التوليد عندهم[٦٥].

ومن قال في أفعال الإنسان إن الله خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه[٦٦] . وذلك لأن هذه الأفعال متعلقة بالإنسان ، فلا يصح أن تتعلق بالذات الإلهية، ولأنه يستحيل أن يكون فعل واحد مفعولاً لفاعلين ومقدوراً لقادرين في وقت واحدٍ ومن جهةٍ واحدة[٦٧] .

وقال الإمام الغزالي رحمه الله (والقدرية[٦٨] أنكروا قضاء الله تعالى ، ورأوا الخير والشر من أنفسهم أرادوا بذلك تنزيه الله عن الظلم وفعل القبيح ، ولكنهم ضلوا إذ نسبوا العجز إلى الله تعالى في ضمن ذلك ولم يدروا)[٦٩]

والفعل في نظر المعتزلة صادر عن العبد بتأثير قدرته ، وتخصيص مشيئته ، سواء وافقتها المشيئة القديمة أو خالفتها ، ولا يتوقف تأثير القدرة الحادثة في الفعل على الداعي ، ولا تتعلق القدرة القديمة بفعل العبد أصلاً ، لا موافقة ، لاستحالة اجتماع مؤثرين في أثر واحد ، ولا مخالفة ، للزوم العجز في قدرة القادر سبحانه

وتعالى[٧٠] . ولذا فالمعتزلة يرون أن الإنسان فاعل أفعالهِ على جهة الحقيقة لا على جهة المجاز[٧١] .

أدلة المعتزلة ومناقشتها :-

لقد حاول المعتزلة الاستدلال على صحة مذهبهم وهو أن أفعال العباد واقعة بخلقهم وإيجادهم بالاستقلال عن خلق الله تعالى وقدرته ، وأهمها :

١- قوله تعالى : ((فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ . .))[٧٢] وهذه الآية المباركة في نظر المعتزلة دليل على أن العبد مستقلٌ في أفعاله ، موجدٌ لها ، لأن الله تعالى علق فيها تحقيق الإيمان والكفر

---

[٦٥]) التوليد : هي أن يحصل الفعل من فاعله بتوسط فعل آخر ، كحركة المفتاح بحركة اليد ، وحدوث جرح بسبب الإصابة بحجر أو بسهم أطلقه إنسان . ينظر أفعال العباد . للدكتور السعدي : ص ١٥ ، ومذاهب الإسلاميين للدكتور عبد الرحمن بدوي : جـ ١ ص ١٩٢ .

[٦٦]) شرح الأصول الخمسة للقاضي / عبد الجبار المعتزلي : ص ٣٣٣ وما بعدها .

[٦٧]) ينظر القضاء والقدر عند المسلمين : ص ٢٤٤ .

[٦٨]) فرقة من المعتزلة سموا قدرية لأنهم أنكروا القدر الإلهي وقالوا بحرية الإرادة والاختيار ، وتسميتهم بهذا الاسم من الاشتقاق من الضد ، وقد حاولوا أن يؤيدوا قولهم إن للعبد قدرة توجد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الاعتماد على قدرة الله تعالى ، ولذلك سموا قدرية لأنهم أسندوا أفعال العباد إلى قدرتهم ، وأنكروا تدخل القدر الإلهي فيها : ينظر الإرشاد : ص ١٨٧ ، والفرق بين الفرق ، والملل والنحل للشهرستاني . بهامش الفصل : جـ ١ ص ٥٤ واعتقادات فرق المسلمين : ص ١١ وتاريخ الفرق الإسلامية : ص ٣٣ .

[٦٩]) كتاب الأربعين : ص ١١ .

[٧٠]) اللمعة : ص ٥٢ ، الإنسان هل هو مسير أم مخير : ص ٥٤ .

[٧١]) القضاء والقدر عن المسلمين : ص ٢٤٥ .

[٧٢]) سورة الكهف : الآية ٢٩ .

على محض مشيئة العبد لأن المتبادر من الشرط أنه علة تامة للجزاء[٧٣] . فدل على أنه مستقل في إيجادهما ولا فرق بين فعل وآخر ، فهو إذن الموجد لكل أفعاله ، ولو كان الله تعالى خالقاً لأفعال عبده لما خيّره بين الخير والشر والإيمان والكفر .

ويجاب عن هذا الاستدلال : بأنّا لو فرضنا أن مشيئة العبد مؤثرة في الأفعال وموجودة لها استقلالاً ، فإن مقصود المعتزلة لا يتم، لماذا ؟ لأن العقل والنقل يدلان على توقف مشيئته على مشيئة الله تعالى وإرادته.

أما الأول : فلأنه لو لم تتوقف مشيئة العبد على مشيئة الله تعالى للزم الدور أو التسلسل[٧٤] .

وأما الثاني : فلأنه سبحانه وتعالى يقول : ((وَمَا تَشَاءُونَ إلا أنْ يَشَآءَ الله))[٧٥] . ومع هذا التوقف لا يمكن أن يتصور أمر الاستقلال[٧٦] .

٢- لو كان الله تعالى خالق لأفعال عباده لما كلف أحداً من خلقه ، ولما حاسبه وعاقبه لأن الشرع عبارة عن أوامرٍ ونواهٍ ، وهما في مجموعهما طلب والطلب لا بد من أن تسبقه القدرة والحرية والاختيار ، وإلا لأصبح الطلب تكليفاً بما لا يطاق .

ويجاب عن هذا : إنكم لم تفرقوا بين [خلق الفعل] و [إيقاع الفعل] فإن نسبة خلق الفعل إلى الله تعالى لا تدل على أنه ألزم العبد في إيقاعه أو اجباره عليه ، لأن الله تعالى يخلق الفعل بعد قصد العبد فعله وبعد توجهه إليه ، لا قبله[٧٧] .

٣- لو كان الله تعالى موجداً لأفعال العباد لكان فاعلاً لها ، لأن معناهما واحد ، ولو كان فاعلاً لها لكان متصفاً بها ، وحينئذٍ يوجب هذا القول وصف الباري جلَّ جلاله بما لا ينبغي ، كالكافر والظالم والآكل والقاعد وغير ذلك من الفواحش التي لا يستطيع العاقل إجراءها على اللسان بل إحضارها بالبال[٧٨] .

---

[٧٣]) العلة التامة ما يجب وجود المعلول عندها ، وقيل : هي جملة ما يتوقف عليه وجود شيء ، وقيل : هي تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء . بمعنى أنه لا يكون وراءه شيء يتوقف عليه . ينظر كتاب التعريفات للجرجاني . ص ١٥٤ .

[٧٤]) بمعنى أن مشيئة العبد لو كانت مستقلة عن مشيئة الله تعالى فلا بد إذن من قدرة أوجدتها وخلقتها ولا بد لهذه القدرة من علة خلقتها ، ولهذه الثانية من علة ثالثة وهلم جرا فيلزم التسلسل وهو باطل .

[٧٥]) سورة الإنسان : الآية ٣٠ .

[٧٦]) تفسير روح المعاني : جـ ٨ ص ٢٦٦ .

[٧٧]) ينظر تقريب المرام : جـ ٢ ص ١٧٩ ، وأفعال العباد للسعدي : ص ١٦ ، ودراسات في الفرق : ص ٢٦٢ .

[٧٨]) ينظر تقريب المرام : جـ٢ ص ١٧٩ ، وشرح العقائد النسفية بحاشية رمضان أفندي : ص ١٨٥ وأفعال العباد بين الجبر والاختيار : ص ١٠ .

ويجاب عن هذا : بأن الذي يتصف بالفعل هو من قام به الفعل ، لا من خلقه ، وإلا فإن الله تعالى خالق السواد والبياض، وسائر أوصاف الأجسام ولا يقال عنه : إنه أسود أو أبيض أو متحرك لأنه خلق ذلك فكذا إذا خلق الزنى في الإنسان ، ثم زنى ذلك الإنسان ، فإنه لا يسمى تبارك وتعالى زانياً بل يسمى به من وقع منه الفعل[٧٩] . ولذلك قال الإمام التفتازاني (القبيح فعل قبيح لا خلقه)[٨٠] .

٤- الكفر فعل من الأفعال ، فلو كان حاصلاً بقضاء الله تعالى لوجب الرضا به لأن الرضا بالقضاء واجب ، واللازم[٨١] باطل ، لأن الرضا بالكفر كفر.

ويجاب عن هذا : بأن الكفر مقضى ، لا قضاء ، والرضا المطلوب إنما يجب (بالقضاء) ، دون (المقضى) غاية ما يقال : إن للكفر جهتين : فمن حيث كونه متعلق صفة القضاء الإلهي فهذا يجب الرضا به وبكل فعل لله تعالى ومن حيث ذات الكفر وكونه مكسوباً للعبد فلا نرضى به بل يحرم الرضا به[٨٢].

ثالثاً: رأي الإمامية :-

يصوره لنا الشيخ المظفر بقوله : [إن أفعالنا من جهة ، هي أفعالنا حقيقة ونحن أسبابها الطبيعية ، وهي تحت قدرتنا واختيارنا ، ومن جهةٍ أخرى هي مقدورة لله تعالى وداخله في سلطانه ، لأنه هو مفيض الوجود ومعطيه ، فلم يجبرنا على أفعالنا إذ يكون قد ظلمنا في عقابنا على المعاصي ، لأن لنا القدرة والاختيار فيما نفعل ، ولم يفوض إلينا خلق أفعالنا ، حتى يكون قد أخرجنا عن سلطانه ، بل له الخلق والحكم والأمر ، وهو قادر على كل شيء ومحيط بالعباد][٨٣] .

وهذا معنى ما روى عن الأئمة : لا جبر ولا تفويض ، ولكن أمر بين الأمرين[٨٤].

---

[٧٩]) شرح النسفية بحاشية رمضان أفندي : ص ١٨٥ ، وتقريب المرام : جـ ٢ ص ١٨١ ، وأفعال العباد : ص١٦-١٧

[٨٠]) تهذيب الكلام للتفتازاني . مطبوع مع شرحه تقريب المرام : جـ ٢ ص ١٨١ .

[٨١]) اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء ، وهناك لازم بيّن ولازم غير بيّن ، ولازم الماهية ، ولازم الوجود وغيرها ، وهناك اللزومية لعلاقة بينهما (القضايا) موجبة لذلك ، التعريفات : ص ١٩٠

[٨٢]) ينظر الإنسان هل هو مسير أم مخير : ص ٦٠ ، ومذاهب الإسلاميين : جـ ١ ص ٤٥٤ وشرح النسفية بحاشية رمضان أفندي : ص ١٨٧ .

[٨٣]) عقائد الإمامية للمظفر : ص ٤٤ .

[٨٤]) الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة : ص ٢١٢ ، وأصول الدين الإسلامي : ص ٤٠ ، وعقائد الإمامية الاثنى عشرية : ص ٣٦- ٣٧ .

رابعاً: مذهب ابن رشد :-

يرى ابن رشد أن التعارض الوارد بالنصوص لم يأت عبثاً ، بل كان مقصوداً من الشارع ، لكي يوحي إلى العلماء القادرين على فهم الكتاب والسنة فهماً صحيحاً بالحل الذي يجب أن يذهب بالشبهة التي ربما فرقت بين أهل الجدل.

ورأى : أن الجبر لا يمكن أن يكون محضاً ، وأن الاختيار لا يجوز أن يكون مطلقاً بل الحق هو في التوسط بين الرأيين ، وذلك : بأن نقرر أن أفعال الإنسان ليست اختيارية تماماً ولا اضطرارية تماماً ، وإنما تتوقف على عاملين : إرادة حرة ترتبط في الوقت نفسه بأسباب خارجية تجري دائماً على نمطٍ واحد أودعها الله في الكون[٨٥] .

ورأى الأستاذ محمود قاسم أنه : حل منطقي للمشكلة التي تنازع حولها المتكلمون[٨٦] . وهو ما يميل إليه العلم الحديث ، الذي لا ينفي حرية الاختيار ، والذي يعترف بوجود القوانين المطردة في الطبيعة[٨٧].

خامساً : رأى أهل السنة والجماعة :

حاصل ما تقدم مذهبان ، أحدهما قال بالاختيار كله للعبد في جميع أفعاله الاختيارية وأنكر قضاء الله تعالى وقدره فيها كلها وهو قول المعتزلة ، وثانيهما نفى الاختيار كله للعبد في جميع أفعاله، من غير تمييز بين الاضطرارية منها والاختيارية ، اعتماداً على القضاء والقدر كليهما وهو قول الجبرية .

أما أهل السنة والجماعة فقد راموا التوسط بين هذين المذهبين المتطرفين، والاعتدال والتوازن بينهما ، فلم ينفوا الاختيار كله عن أنفسهم ، ولم ينفوا القضاء والقدر كليهما عن الله تعالى ، بل قالوا: أفعال العباد من الله تعالى من وجه ، ومن العبد من وجه ، وللعبد اختيار في إيجاد أفعاله[٨٨] .

والعبد في رأي أهل السنة[٨٩] له إرادة وقدرة تتعلقان بفعله ، أما تعلق الإرادة فهو من حيث الاختيار والقصد ، وأما تعلق القدرة فهو من حيث الكسب والفعل والإيقاع[٩٠] .

---

[٨٥]) مناهج الأدلة : ص ١١٨ – ١٢٠ .
[٨٦]) المصدر نفسه : ١٠٥ .
[٨٧]) المصدر نفسه : ١٢٠ ، أصول الدين الإسلامي : ١٩٠
[٨٨]) كتاب الأربعين . للإمام الغزالي : ص ١٢ .
[٨٩]) في رأي أهل السنة عموماً وفي رأي الأشعرية خصوصاً .
[٩٠]) اللمعة : ص ٤٧ .

ولذلك فالمشهور في مذهب أهل السنة والجماعة أن أفعال الإنسان الاختيارية من حيث الخلق مخلوقة بقدرة الله تعالى وحده ، ولا أثر لقدرة العبد في إيجادها وخلقها وإبداعها ، ومن حيث الإنتساب والكسب فهي للعبد ، فقالوا : فعل العبد الاختياري إبداع وإحداث لله تعالى وكسب للعبد[٩١] .

وعلاقة العبد بأفعاله عبارة عن كونه محلاً لها[٩٢] . مع الاعتراف بإرادته الداخلة تحت إرادة الله تعالى وكذا قدرته الداخلة تحت قدرة الله تعالى . وأراد بعضهم التعبير عن مذهبهم بكلمة موجزة فقال : لا جبر ولا تفويض أي : لا جبر مطلق محض كما قال الجبرية ، ولا تفويض مطلق كما قال المعتزلة ولكن أمر متوسط بين هذين الاتجاهين المتطرفين[٩٣] .

معنى الكسب عند أهل السنة :-

قال الإمام الجرجاني تعريف الكسب : [هو الفعل المفضي إلى اجتلاب نفع ، أو دفع ضر، ولا يوصف فعل الله تعالى بأنه كسب لكونه منزهاً عن جلب نفع أو دفع ضراً][٩٤] وذكر بعضهم في بيان معنى الكسب أنه : [عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة الإنسانية الحادثة والفعل ، فالله تعالى قد أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته لا بقدرة العبد وإرادته][٩٥] .

فالمراد من قولهم : الفعل كسب للعبد هو موازنة وجود الفعل لقدرة العبد واختياره من غير أن يكون هناك تأثير منه أو مدخل في وجود سوى كونه محلاً . وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى[٩٦] .

قلت : ومذهب إن فعل العبد إحداث وإبداع لله تعالى ، وكسب للعبد هو مذهب الشيخ الأشعري على المشهور من قوليه ، ومذهب أكثر اتباعه ومنهم ابن فورك وجماعة من

المدرسة الماتريدية ، وجمهور أهل التصوف ، والمحدثين ، والإمام الجويني على أول قوليه المذكور في كتابه [الإرشاد] وهو المشهور ، وفرقتي الضرارية والنجارية من المعتزلة[٩٧] .

---

[٩١]) ينظر الإنصاف للباقلاني : ص ٤٠ ، والتبصير للإسفرائيني : ص ١١٦ ، والأحياء : جـ١ ص ٦٨ ، والمواقف للايجي : ص ١٠٥ ، ودراسات في الفرق : ص ٢٦٣ .

[٩٢]) ينظر الإنسان هل هو مسير أم مخير : ص ١٨ .

[٩٣]) ينظر أصول الدين للبغدادي : ١٣٤ ، والإرشاد للجويني : ص ١٨٧ ، المسايرة : ١١٩ ، واليواقيت والجواهر : جـ ١ ص ١٣٩ ، واللمعة : ص ٤٧ ، وتقريب المرام : جـ ٢ ص ١٦٦، والوسيلة في شرح الفضيلة : ص ٥٦١، وعقائد السلف : ص ١٣٧ .

[٩٤]) التعريفات : ص ١٨٤ .

[٩٥]) دراسات في الفرق الإسلامية : ص ٢٦٣ .

[٩٦]) النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد : ص ١٣٩ ، والتمهيد للباقلاني : ص ٢٨٧ .

[٩٧]) اللمعة : ص ٤٧ .

أدلة أهل السنة والجماعة :-

١- قال تعالى : {واللهُ خَلَقَكُم وَمَا تَعمَلُون}[٩٨] والشاهد فيها هو أن معنى الآية أن الله تعالى خلقكم وخلق أعمالكم – وذلك على أساس تقدير (ما) مصدرية – أو خلقكم وخلق الذي تعملونه – على تقديرها موصولة .

٢- قال سبحانه :{اللهُ خَالِقُ كُلَّ شَيء}[٩٩]. أي : خالق جميع الأشياء الممكنة[١٠٠].

وبما أن أفعال العباد شيء ممكن من جملة هذه الممكنات التي خلقها الله تعالى – بصريح الآية – فهي إذن مخلوقة له تعالى ، وذلك بموجب صيغة العموم في كلمة (كل)[١٠١] .

٣- والدليل على صحة مذهب أهل السنة هو أن العبد كاسب لأعماله هو قوله تعالى على نفس الإنسان : {لَهَا مَا كَسَبَتْ، وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ}[١٠٢] .

فنفس الإنسان تكسب كل ما عملته من الأعمال الصالحة ، وتكتسب كذلك كل ما اقترفته من الأعمال السيئة[١٠٣] . ودلالة الآية على معنى (الكسب) صريحة وواضحة .

٤- روى الإمام البخاري رحمه الله عن سيدنا حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال النبي ﷺ: (إن الله يصنع كل صانع وصنعته)[١٠٤] . فأخبرنا رسول الله ﷺ أن الله تعالى يخلق كل العباد مع صناعاتهم وأفعالهم .

٥- ومن الناحية العقلية ، فعل العبد شيء ممكن في نفسه ، وكل ممكن مقدور لله تعالى[١٠٥] . فينتج لنا أن فعل العبد مقدور لله تعالى . ولا شيء مما هو مقدور لله تعالى واقع بقدرة العبد لامتناع اجتماع مؤثرين في مقدور واحد.

٦- لو كان العبد موجداً لأفعاله وخالقاً لها ، لكان عالماً بتفاصيلها وجزئياتها ، لكن الواقع أن العبد لا يعلم تفاصيل أفعاله ، فإن الماشي مثلاً إلى مكانٍ ما لا يعلم عدد سكنات مشيه وحركاته ، ولا يعلم

---

[٩٨]) سورة الصافات : الآية ٩٦ .
[٩٩]) سورة الزمر : الآية ٦٢ .
[١٠٠]) الممكنة فقط لأن قدرة الله تعالى تتعلق بالممكن فقط ، والممكن : ما يتصور العقل وجوده وعدمه على التعاقب والتوالي مثل العالم وجميع مفرداته وأجزائه ، ينظر أصول الدين الإسلامي : ص ٧٨ .
[١٠١]) اللمعة : ص ٤٧ ، تقريب المرام : جـ ١ ص ١٧٠ ، والإرشاد للجويني : ص ١٩٨ ، والوسيلة : ص ٥٦٢ .
[١٠٢]) سورة البقرة : الآية ٢٨٦ .
[١٠٣]) لقد عبر القرآن الكريم عن عمل الخير بلفظ (الكسب) لأنه يحصل براحة واطمئنان وعبر عن عمل الشر بلفظ (الاكتساب) لأنه يحصل بجهد وعناء ومشقة ، ينظر الوسطية في العقيدة الإسلامية . للدكتور / ثائر الشمري : ص ١٥٩.
[١٠٤]) خلق أفعال العباد للإمام البخاري ، مطبوع في كتاب عقائد السلف للدكتور / علي سامي : ص ١٣٧ ، وكذلك كتاب الاعتقاد للبيهقي ص ٧٣ .
[١٠٥]) أي : مخلوق بقدرة الله تعالى وحدها .

حركاته ولا سرعتها ، ولا حركات أعضائه وعضلاته ، ولا يعلم قدر ارتفاع قدمه عن الأرض وانخفاضه ، فلا يكون إذن العبد موجداً لأفعاله . والدليل على أن العبد لا يعلم تفاصيل أفعاله هو أن النائم والساهي قد يفعل كل منهما باختياره فعلاً معيناً ، وهو لا يشعر بكمية ذلك الفعل ولا بكيفيته ، كانقلابه من جنبٍ إلى جنبٍ آخر وهو نائم ، ويستحيل على الإنسان أن يحيط بجميع وجوه الفعل ، إذ تصدر منه أفعال في غفلته وذهوله ، وهي على الانسجام والانتظام وصفة الإتقان والإحكام ، والعبد غير عالم بما يصدر منه ، فوجب أن يكون مصدر ذلك هو الله تعالى[١٠٦] .

٧- لو كان العبد خالقاً لأفعاله باختياره وقدرته ، استقلالاً عن قدرة الله تعالى ، لوجب أن يكون متمكناً من فعل كل عمل يقدم عليه ، أو تركه ، وإلا لم يكن قادراً عليه مستقلاً بإيجاده .

ولوجب أيضاً أن يكون ثمة مرجح يرجح فعله على تركه ، إذ لو لم يتوقف على المرجح – والفرض أن صدور الفعل عن العبد جائز لا واجب – للزم ترجيح أحد الأمرين المتساويين بغير مرجح ، وهذا محال .

وإذا لزم وجود المرجح ، فهذا المرجح إما أن يكون من العبد نفسه وباختياره فيترتب على ذلك التسلسل[١٠٧] . وهو باطل[١٠٨] ، وإما أن يكون من الله تعالى وهو المطلوب[١٠٩] .

المبحث الرابع

رأي الباحث في أقوال الفرق

أولاً : رأي الباحث في قول الجبرية :

من يتأمل كثيراً في رأي الجبرية ويدرسه بفكرهِ دراسة عميقة يصل إلى ما يأتي:

١- إنه رأي ينفي الفرق بين المُحسن والمُسيء ، ويجعلنا لا نميز بين حسنات الإنسان الصالح وسيئات الرجل الفاسد ، لماذا ؟ لأن كلاً منهما مُجبر على ما يفعله ، مقهور على ما ارتكبه ، مُسيرٌ فيما اقترفه ، فالملتزم بأداء الصلاة وصيام رمضان ودفع الزكاة وحج البيت الحرام وغيرها من الواجبات والمفروضات ، هو ومن يقع في شرب الخمر والزنى والسرقة وأكل الحرام سواء ، لأن كل واحد منهما مسلوب الإرادة ، مجبراً على فعله هذا .

٢- بالمعروف ولا بالنهي عن المنكر ما دام الإنسان مسلوب القدرة والاختيار .

---

[١٠٦]) ينظر دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية : ص ٢٦٧ ، وأصول الدين الإسلامي : ١٨٨. للدكتور رشدي عليان

[١٠٧]) التسلسل : هو أن يستند الممكن في وجوده إلى علة مؤثرة فيه ، وتستند تلك العلة المؤثرة إلى علة أخرى مؤثرة فيها ، وهلم جرا إلى ما لا نهاية . ينظر أصول الدين الإسلامي : ص ٨١ ، فالتسلسل إذن هو ترتيب أمور غير متناهية : كتاب التعريفات : ص ٥٧ .

[١٠٨]) لأن هذا الترجيح إذا كان من داخل العبد نفسه ، لا من علة خارجة ، فلا بد له من ترجيح رجحه ، وهذا الثاني لا بد له أيضاً من ترجيح وهكذا إلى ما لا نهاية .

[١٠٩]) ينظر النظام الفريد : ص ١٤٠ – ١٤١ ، والإرشاد للجويني : ص ١٨٨ ، والإبانة للأشعري ، ص ٥٩ ، وأصول الدين للبغدادي : ص ١٣٥ ، وتهذيب الكلام : جـ ٢ ص ١٧٢ وشرح الفقه الأكبر للقارئ : ص ٤٥ ، والوسيلة : ص ٥٦٢ ، والاعتقاد للبيهقي : ص ٧٣ .

٣- بل لا فائدة في تكليف الله تعالى لعباده بالتزام الخير والحق والكف عن الشر والباطل ، ولا معنى في هذا التكليف ، لأن تكليفه تعالى إياهم مع سلب حُريتهم وقدرتهم واختيارهم هو منتهى الظلم والقبح المنزه عنهما الباري سبحانه وتعالى .

٤- وإذا عدمت فائدة التكليف عدم الثواب على الطاعة المكتسبة بالحرية وعدم العقاب على المعصية المكتسبة بالاختيار . ولا شك في أن هذا القول يشجع الإباحية على دعوى شيوع النساء والجنس الحرام ، وشيوع المال بالربا وفساد الأخلاق ودمار التربية ، وهلاك القيم النبيلة ، وهدم الحياء وتمويع الضوابط وذوبان القيود. وهذا مراد أعداء الله ورسوله وأعداء حضارة الإسلام .

٥- وببطلان فائدة التكليف ، وفائدة الثواب والعقاب ، تبطل فائدة بعثة الرسل عليهم السلام . لماذا ؟ لأن الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام جاءوا بالقوانين الإلهية حتى تُلْتَزم ، فإذا بطل التكليف وبطل الثواب والعقاب فأي رادعٍ ووازعٍ يبقيان في نفوس العباد يحملانهم على التقيد بهذه القوانين والتأسي والاقتداء بأخلاق حامليها وسيَرهم العليّة ، فهذا القول إذن يلغي دور النبي وحركته بين الناس ووظيفته الكبرى في معترك الحياة والمجتمع الإنساني.

٦- وقول الجبرية يؤدي إلى إسقاط رجاء العبد وطمعه في رحمة الله تعالى ، وأمله في مغفرته ، ويؤدي إلى زوال خوف العبد وخشيته من خالقه العظيم تبارك وتعالى .

٧- والجبرية بقولهم : الإنسان مجبر في جميع أفعاله ، يُعطلون حركة العقل ويُجمدون طاقات الفكر ، ويَحولون دون الاستفادة من انطلاقاته وإشعاعاته النيّرة ، التي تُنشأ بها دولة الحضارة ، ودولة العلم ، ودولة التقدم والبناء . في الوقت الذي نعيش فيه عصر التسابق العلمي والاستكشافات الحديثة وغيرها .

٨- الجبرية بهذا لا يفرقون بين حركات الإنسان وحركات غيره من المخلوقات كالحيوانات فكل مقهور على أفعاله ، والإنسان واحد منهم ، إذن فما هي فائدة العقل الذي منحه الله تعالى للإنسان ؟ وأين دوره في عمارة الأرض وتحقيق الخلافة؟ ، وما حكمة خلقه إذن؟ ، وما الفارق بينه وبين بقية الحيوانات؟ ، ومن سيقوم ببناء الجامعات والصروح العلمية ويحقق للبشرية السعادة والراحة والرفاه ؟ وفوق هذا وذاك فإن الإنسان سيقيم الحُجة على الله تعالى يوم القيامة ، عندما يُحاسبه على ذنوبه وسيئاته ، ويقول له : يا رب أنت أجبرتني على فعلها وارتكابها ، فلمَ تحاسبني على الوقوع فيها ؟

٩- الجبرية لا يفرقون بين صفة العلم وصفتي القدرة والإرادة وهو واضح من أدلتهم وهذا أحد المآخذ عليهم .

١٠- الجبرية يقتطعون الآيات وينتقون منها ما يدل على الجبر في حالة الاستدلال لصحة مذهبهم ودعمه . ويفصلونها عن أخواتها الأخريات التي تدل على معنى الاختيار والإرادة . وقد أدى بهم هذا في الاستدلال إلى الاعتماد كله على جميع الآيات المطلقة ، سواءً عن الهداية كانت تتحدث أم عن الضلالة ، من غير حملها على آيات الهدى والضلالة الأخرى التي جاءت مقيدة . وكذا القول في الآيات العامة والآيات الخاصة . ولذلك كانت سمة التطرف واضحة في هذه المدرسة[١١٠].

١١- إن رأي الجبرية في أفعال الإنسان وإنّه مقهور مجبر في جميعها يسوّغ للماركسي الإصرار على ماركسيته ، والبوذي على بوذيته ، والمبتدع على بدعته ، والفاسق على فسقه ، بذريعة أن الله تعالى لو لم يشأ أن يكونوا هكذا لما كانوا كذلك . وهي نفسها دعوة المشركين التي أبطلها الله تعالى أدحضها بقوله تعالى : {سَيَقُولُ الذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الذِينَ مِنْ قَبْلِهِم حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا . . }[١١١]

ثانياً : رأي الباحث في قول المعتزلة :

من يتأمل رأي المعتزلة ، وهو أن الإنسان خالق لأفعاله وموجد لها ، ولا دخل لقدرة الله تعالى وإرادته ومشيئته في إيجادها وخلقها ، يصل إلى ما يأتي :

١- إنهم بقولهم هذا ينسبون العجز إلى الله تعالى ، ويُعطلون دور القدرة والخلق الإلهيين .

٢- وقولهم : فعل العبد يصدر بتأثير مشيئته وبتخصيصها فقط ، سواءً وافقتها مشيئة الله القديمة أم خالفتها ، إلغاء لمشيئة الله تعالى، مع وصفها بالعجز والحد. وهو مخالفة صريحة وظاهرة لقوله تعالى : {وَمَا تَشَاءُونَ إلا أَنْ يَشَآءَ اللهُ}[١١٢] والقولان يدلان دلالة واضحة على وجود شريك وخالق آخر مع الله تعالى ، له قابلية الخلق والإحداث بمشيئته المستقلة ، كما يخلق الله تعالى .

٣- وبقولهم : إن الإنسان يعمل ويتحرك ويخلق أفعاله بقدرة منحتها له قدرة الله تعالى وعنايته ، يُحدثون تناقضاً بيّناً في مذهبهم . لماذا ؟ لأن أصل قدرة الإنسان الحادثة من قدرة الله تعالى ،

---

[١١٠]) وقد حاول بعض الباحثين المتأخرين الدفاع عن الجبرية أو تبرير قولهم بأن الجبرية ما أرادوا بقولهم هذا إلا التوحيد المطلق لله تعالى : ينظر تاريخ الفرق الإسلامية للغرابي : ص ٣٧ – ٣٨ والحق أقول إن هذه افتراضات واحتمالات لا تنهض بقولهم ولا تشفع له ، بل يبقى قولهم قولاً فاسداً ومذهباً باطلاً .

[١١١]) سورة : الأنعام : آية ١٤٨ .

[١١٢]) سورة الإنسان : الآية ٣٠ .

ولولا قدرته تعالى لما تحرك الإنسان وعمل وصارت أفعاله الاختيارية، فكيف إذن يلغى دور هـذه القدرة الأصل ، ويمنع تدخلها في أفعاله، القائمة بالأساس عليها .

٤- ولو ذهبت بعيداً تتأمل في معاني قول المعتزلة : الإنسان خالق لأفعاله ، تجد أن هذا القول يُولّد فـي نفس العبد الكبرياء ، والإصرار ، والفخر والتعالي على الناس . لماذا ؟ لأن الإنسان إذا اعتقد أنـه هو الذي يخلق الخير للناس بإرادته ومشيئته وقدرته المستقلة ، لا بفضل أحد عليه ، يصيبه العجـب بنفسه ، والغرور بتصرفاته ، فيتكبر على الخلق ، وتنشأ فيه – نتيجة هذا الاعتقاد – جملة كبيرة من الأمراض النفسية الباطنية الفتاكة من نتائج وَخِيمَة وسلبيات كثيرة ، تظهر آثارها فيه وفي المجتمع ، إذا كان مسؤولاً كبيراً ، أو قائداً خطيراً ، فيُصِرُّ على رأيه ويتعصب لقوله .

٥- المعتزلة لا يفرقون بين (خلق الفعل وإيجاده) وبين (إيقاع الفعل وارتكابه والاتصاف به) وهـذا بالحقيقة هو أحد المآخذ عليهم .

٦- المعتزلة لا يفرقون بين (القضاء) و (المقتضى) ولا يفرقون بين وجوه القضاء وصوره ، أعني من حيث كونه فعلاً لله تعالى ، ومن حيث كونه فعلاً للعبد .

٧- ومما يؤخذ على المعتزلة إهمالهم بتحليل النصوص الدالة على خلق الله تعـالى لجميـع الممكنـات وتركهم ربطها وصلتها بالنصوص التي تمسكوا بها ، كقولـه تعالى :

{واللهُ خَلَقَكُم وَمَا تَعْمَلُون }[١١٣]. وقوله :{اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيء }[١١٤] وغيرهما من النصوص الأخـرى ، الدالة على عكس مرادهم وقولهم .

٨- والباحث يسأل ويقول : لو كان الإنسان مُحدثاً لأفعاله وخالقاً لها ، فلماذا إذن لا يخلق لنفسه الهدايـة والنور والصلاح والخير والعدل والحق؟ ، فيستضيء بضياء كل معنى من هذه المعاني السـامقة ، والأخلاق العالية الداخلة في مشيئته المستقلة ، وينقذ نفسه من الحيرة والضلال والعمى والشر وينجو من النار معذباً فيها إلى جنةٍ عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقين . لكن واقع الحياة البشـرية لو جئت تدرسه تجده خلاف ذلك تماماً ، فكيف يكون الإنسان خالقاً لأفعاله؟ .

٩- ومن الناحية العقلية والمنطقية ، إذا كان الإنسان خالقاً لأفعاله فلا بد أن يكون قديماً غيـر مسـبوق بالعدم ، لأن من صفات الخالق أن يكون قديماً ، والإنسان حادث مخلوق بالاتفاق ، فوجـب إبطـال اتصافه بالخالق .

---

[١١٣]) سورة الصافات : الآية ٩٦ .
[١١٤]) سورة الزمر : الآية ٦٢ .

١٠- كان هدف المعتزلة في قولهم : أفعال الإنسان مخلوقة بقدرته المستقلة وحدها ، لا بقدرة الله تعالى وخلقه ، هو تنزيه الباري سبحانه عن وصف الظلم والقبح ، وإن هذا هو من باب العدل الإلهي – كما يقول بعضهم – ونحن نرفض هذه الصورة في تنزيه الله تعالى، لماذا ؟ لأن حركة ارتعاش يد المريض ، وقلة الفطنة عند بعض الناس ، والخرس ، وكثرة البلادة عند الآخرين وغيرها من الأفعال الاضطرارية ، كلها من خلق الله تعالى بالاتفاق . فلو كان خلقه سبحانه أفعال الإنسان الاختيارية بنوعيها (الحسنة والقبيحة) يناقض تنزيهه تعالى ، بعدا عن اتصافه بالقبح ، لما خلق حركة ارتعاش اليد ، والخرس ، والعمى ، والبلادة وغيرها ، بل يلزم من الواجب الأولى – لحوقاً بالأعمال الاختيارية – أن يقال بأن الأفعال الاضطرارية كلها من خلق الإنسان وإحداثه أيضاً ، تنزيهاً لله تعالى عما في بعضها من قبح لا يليق بحضرته . فيحصل نتيجة ذلك ما يأتي :-

أ- انتقال من مذهب المعتزلة إلى مذهب الجبرية المحضة.

ب- إلغاء دور القدرة الإلهية وتعطيلها .

ج- تناقض في المذهب واضح . وسبب هذا التناقض والإشكال يعود إلى أن المعتزلة لم يوفقوا إلى التفرقة بين خلق الفعل وإحداثه ، وبين من ارتكبه وتلبس به ولم يهتدوا إلى التقويم الدقيق لحجم الإنسان وحدوده وقدراته وطاقاته .

ثالثاً : رأي الباحث في الموضوع :

بعد أن اطلعنا على رأي الجبرية والمعتزلة والإمامية وأهل السنة والجماعة في موضوع تدخل القضاء والقدر الإلهيين في أفعال الإنسان ، ووقفنا على أدلة كلٍ من المدارس الكلامية مفصلة ومناقشة ، وبعد أن عرضنا رأي الباحثين في الجبرية وأدلتها والمعتزلة ونقده لهما ، آن الأوان رأي الباحث في هذه القضية .

إن مما قرره الإسلام وأكده دوماً هو أن الله تعالى خلق الإنسان مزوداً بطاقات واستعدادات وقوى وملكات ، وغرس في نفسه ميولاً ورغبات ، وأعطاه الحرية في توجيه طاقاته وقواه ، وإن بإمكانه توجيهها إلى عمل الخير ، كما يُمكنه توجيهها إلى عمل الشر . على أن الله تعالى أفرده من بين جميع مخلوقاته بنعمةٍ عظيمة ، ومنحةٍ كريمة ، ألا وهي هبة العقل حتى يَميز بها الحق من الباطل ، والنور من الظلام ، والهدى من الضلال ، والخير من الشر[١١٥].

وبعد هذا كله وضح له معالم الطريق الحق ، وسمات الدرب المنور ، وهداه إلى معرفة الحق والباطل ، والصدق والكذب ، فقال عز وجل : { إنَّا هَدَينَاهُ السَّبِيلَ ، إمّا شَاكِراً وَإمَّا كَفُوراً }[١١٦].

---

[١١٥]) ينظر المعرفة العقلية في المنظور الإسلامي للباحث . ص ١٠ . والتحسين والتقبيح العقليان للباحث أيضاً ص ٥

[١١٦]) سورة الإنسان : الآية ٣ .

وإذا ما فهمنا ما قلناه الآن من ثبوت هذه الحقائق العلية ، نستطيع أن نقترب كثيراً من فهم حكمة إيماننا بالقدر الإلهي ، وهو أن يكون إيماننا بقدرهِ تعالى قوة باعثة على النشاط والعمل والإيجابية في الحياة ، كما أن الإيمان بالقدر يربط الإنسان برب هذا الوجود ، فيرفع من نفسه إلى معالي الأمور من الإباء والشجاعة والقوة من أجل إحقاق الحق والقيام بالواجب.

والإيمان بالقدر يُري الإنسان كل شيء في الوجود يسير على وفق حكمةٍ بالغة ، فإذا مَسَّهُ الضر فإنه لا يجزع ، وإذا وافقه التوفيق والنجاح لا يفرح ولا يبطر ، وإذا برئ الإنسان من الجزع عند الإخفاق ، وبرئ من الفرح والبطر عند التوفيق والنجاح ، كان إنساناً سوياً متزناً ، بالغاً منتهى السمو والرفعة[١١٧] ، وهذا هو معنى قوله تعالى : {مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ، إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ ، لِكَيْلا تَأْسَوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا أَتَاكُمْ وَاللهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُور }[١١٨].

بهذه الصورة الراقية ، وبهذا المشهد الرائع ، يجب أن نفهم القضاء والقدر الإلهيين ونؤمن بهما ، إيماناً فيه قوة ونشاط وحيوية ، وتفاعل مع الكون ، وانطلاق واسع في أسرار الوجود ، إيماناً يدفعنا إلى مقاومة الفقر بالعمل والمثابرة ، ومقاومة الجهل والتخلف بالعلم والجد والتقدم ، ومقاومة المرض بالعلاج والتداوي ، ومقاومة الكفر والطغيان بالجهاد والشجاعة ، ومقاومة المعاصي والفساد بالدعوة والحكمة والإرشاد .

أقول هذا من غير أن نجعل علم الله تعالى الأزلي القديم بمستقبل هذا العبد ، وبنتيجة هذا الفعل ، متكأً نستند إليه ونتواكل عليه ، فنتكاسل عن سبق الأمم والعالم في حضارته الحديثة ، وتقدمه العلمي الهائل ، ونعجز عن توعية الأمة بالقلم والجهاد ، وإنشاء جيل الحضارة القادمة ، جيل الجهاد والدعوة والسلام ، جيل الروح والعلم .

لماذا ؟ لأننا نعلم علم اليقين أن علم الله تعالى في الأزل بأفعال العباد هو علم بصورة ما سيفعله الناس بمحض اختيارهم وحريتهم على إحاطة وتدقيق[١١٩] . فلا دخل لعلمه تعالى بأحوال العباد في جبرهم على أعمالهم وتصرفاتهم . وعندئذٍ – وبعد استقرار هذه الصورة – نستطيع أن ندحض مزاعم المستشرقين من أن دين الإسلام دين يدعو إلى الكسل والإهمال والتواكل[١٢٠] .

ولو جئنا ندرس بيان القرآن الكريم لهذه القضية ، لألفينا أن القرآن الكريم ما قطع بأن الإنسان مجبر على الإطلاق ، ولا جزم بأنه حر مختار على الإطلاق ، وإنما حاصل ما ذكره

---

[١١٧]) ينظر العقائد الإسلامية . للسيد سابق : ص ٩٧ .
[١١٨]) سورة الحديد : الآيتان ٢٢ – ٢٣ .
[١١٩]) ينظر رسالة في علم العقائد : ص ٢٤ .
[١٢٠]) ينظر الوسطية في العقيدة الإسلامية : ص ١٦٨ .

هو أن الإنسان تارة ً يكون مجبراً مسيراً ، وتارة ً يكون حراً مختاراً . وهذا دليلٌ كافٍ على بطلان الرأيين المتطرفين ، رأي الجبرية ورأي المعتزلة .

وخلاصة الرأي في هذه المسألة بعد أن نفرق بين الأفعال الاضطرارية والأفعال الاختيارية ، ونميز بين الأعمال القهرية كغلبة النوم والتنفس والصحة والمرض والأعمال الإرادية كالمشي والجلوس والضحك والبكاء ، نقول : الإنسان ليس مجبراً على الإطلاق[١٢١] ، ولا مختاراً على الإطلاق[١٢٢] ، وإنما هو مجبرٌ في جانب حتى لا يخرج عن سلطان الله تعالى ، ومختار في جانبٍ آخر حتى لا تسلبه حق الحرية والاختيار ، وهذا هو الرأي الراجح الذي نعتقده ونؤمن به ، والله تعالى أعلم .

---

[١٢١]) كما قال الجبرية .

[١٢٢]) كما قال المعتزلة في أفعاله الاختيارية .

الخاتمة

من متابعة أقوال الفرق الإسلامية واختلافها في موضوع القضاء والقدر الإلهيين توصلنا إلى النتائج الآتية :-

١- الحق مع أهل السنة والجماعة لأنهم فرقوا بين الأفعال الاضطرارية والأفعال الاختيارية وميزوا بين الأعمال القهرية والأعمال الإرادية الخاصة بالإنسان وأثبتوا بالأدلة النقلية والعقلية أن الإنسان ليس مجبراً على الإطلاق كما قال الجبرية ، ولا مختاراً على الإطلاق كما قال المعتزلة في أفعاله الاختيارية ، فالإنسان مجبرٌ في جانب حتى لا يخرج من سلطان خالقه ومولاه، ومختارٌ في جانبٍ آخر حتى يتمتع بالحرية والاختيار الذي منحه له خالقه ، ويتحقق معنى الابتلاء والاختبار والامتحان .

٢- رأي الجبرية في أفعال الإنسان ينفي الفرق بين المُحسن والمُسيء ويجعلنا لا نميز حسنات الصالح من سيئات الطالح ، فيُبطل أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ولا فائدة في تكليف الله تعالى عباده لأنهم مسلوبو الحرية والاختيار ، وبانعدام التكليف ينعدم الثواب والعقاب ، فلا فائدة عندئذٍ من بعثة الأنبياء عليهم السلام .

٣- إن قول الجبرية هذا يؤدي إلى إسقاط رجاء العبد وطمعه في رحمة الله تعالى وأمله في مغفرته ، وكذلك زوال خوف العبد من ربه سبحانه .

٤- الجبرية عطلوا حركة العقل وجمّدوا طاقاته الفكرية . وحجموه في دائرة ضيقة وحرموه من التقدم والاستفادة من العلوم الحديثة .

٥- أما المعتزلة فإنهم يقولون إن الإنسان خالق لأفعاله ، فنسبوا العجز إلى الذات الإلهية العظيمة ، وعطلوا دور القدرة والخلق الإلهيين .

٦- قول المعتزلة إن فعل العبد يصدر بتأثير مشيئته وبتخصيصها فقط، إلغاء واضح لمشيئة الله تعالى ومخالفة صريحة لقوله تعالى : {وَمَا تَشَاءُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ} .

٧- المعتزلة لا يفرقون بين خلق الفعل وإيجاده وبين إيقاع الفعل وارتكابه والاتصاف به .

٨- المعتزلة أهملوا تحليل النصوص التي تدل على خلق الله تعالى لجميع الممكنات ودراستها وفهم المقصود منها ، وتركهم ربطها وصلتها بالنصوص الأخرى التي تمسكوا بها .

٩- المعتزلة لم يفرقوا بين مصطلح القضاء ومصطلح المقتضى . ولم يفرقون بين وجوه القضاء وصوره . أعني من حيث كونه فعلاً لله تعالى ومن حيث كونه فعلاً للعبد .

المصـــــادر

القــرآن الكــريم .

١- إحياء علوم الدين للإمام حجة الإسلام محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـــ) دار القلم . بيروت – لبنان . ط ٣ .

٢- الإرشاد إلى قواطــع الأدلــة في أصــول الاعتقــاد لإمــام الحــرمين الجــويني (ت ٤٧٨ هــ) ، تحقيق د . محمد يوسف موسى والأستاذ علي عبد المنعم ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٦٩هــ - ١٩٥٠م .

٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، لأبي العباس شهاب الدين أحمد القسطلاني (ت ٩٢٣ هــ) المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٢٣هــ .

٤- أصول الدين الإسلامي ، د . رشدي محمد عليان . ود . قحطان عبــد الــرحمن الدوري ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط ٣ ، ١٤٠٦هــ - ١٩٨٦ م.

٥- أصول الدين للإمام الأستاذ أبي منصور عبد القاهر البغدادي(ت ٤٢٩ هــ)، دار الكتــب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط ٣ ، ١٤٠١هــ - ١٩٨١م .

٦- أفعال العباد بين الجبر والاختيار في القرآن الكريم ، د . عبد الملــك الســعدي ، ط ١ ، دار الأنبار ، العراق ، ١٤١٧هــ .

٧- الإنسان هل هو مسير أم مخير ، د . فؤاد خدرجي العقلي ، الناشــر مكتبــة الخــانجي، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٠هــ .

٨- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، الإمام القاضي أبي بكر الباقلاني (ت ٤٠٣ هــ) تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ، عــالم الكتــب ،ط١، ١٤٠٧هـــ - ١٩٨٧م .

٩- الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد البيهقي (ت . ٤٥٨ هــ) دار الكتب العلميــة ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٦هــ - ١٩٨٦م .

١٠- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، للإمام فخر الدين الرازي ، تقديم وتحقيــق د . محمد زينهم محمد عزب ، مكتبة مدبولي – القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هــ ، ١٩٩٣م .

١١- الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ، لأبي الحسين عبد الرحيم الخياط ، تحقيــق ونشر نيبرج ، القاهرة ، ١٣٤٤هــ - ١٩٢٥م.

١٢- تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين ، للشيخ علي مصطفى الغرابي ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر ، ط٢ ، ١٣٧٨هــ - ١٩٥٩م .

١٣- التبصير في الدين ، للأستاذ أبي المظفر الإســفرائيني الأشــعري (ت ٤٧١هـــ) ، تحقيق العلامة محمد زاهد الكوثري ، القــاهرة ، الناشــر مكتبــة الخــانجي بمصــر ، ١٣٧٤هــ - ١٩٥٥م .

١٤- التحسين والتقبيح العقليان ، بحث مطبوع للدكتور مراد عبد الله الجنابي.

١٥- التعريفات ، للإمام الشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
١٦- تفسير الآلوسي المسمى : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة / أبي الفضل شهاب الدين الآلوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) دار الفكر للنشر والتوزيع – بيروت .
١٧- تفسير الرازي ، المسمى التفسير الكبير ، للإمام فخر الدين الرازي ، دار الكتب العلمية - طهران ، ط ٢ ، وكذلك طبعة دار الفكر ، بيروت – لبنان
١٨- تفسير الزمخشري المسمى : الكشاف ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨ هـ) دار الفكر ، أهمل ذكر السنة والطبعة .
١٩- تفسير الماوردي المسمى : النكت والعيون ، لأبي الحسن علي الماوردي البصري (ت ٤٥٠هـ) حققه خضر محمد خضر ، مطابع مقهوي – الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٢٠- تقرير المرام في شرح تهذيب الكلام للعلامة الشيخ / عبد القادر السندجي الكردستاني مع حاشية المحاكمات ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق – مصر المحمية ، ١٣١٨هـ .
٢١- التمهيد . للإمام القاضي أبي بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) نشرة الأب رتشرد يوسف ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، سنة ١٩٥٧م .
٢٢- تهذيب الكلام لسعد الملة والدين العلامة التنفتازاني ، وهو مطبوع مع كتاب تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام للستدجي ، المطبعة الكبرى ، بولاق ، مصر ، ١٣١٨هـ .
٢٣- دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ، د . عرفان عبد الحميد ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط١ ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
٢٤- الدين قاسم الحنفي ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر .
٢٥- رسالة في التوحيد والفرق المعاصرة ، كمال الدين الطائي ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
٢٦- سنن الترمذي للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت .
٢٧- شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد المقنرلي (ت ٤١٥هـ) ، تحقيق عبد الكريم عثمان .
٢٨- شرح البيجوري على جوهرة التوحيد ، للعلامة إبراهيم البيجوري ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
٢٩- شرح الخريدة البهية ، للسيد أحمد الدّرديرت ، مطبعة الاستقامة ، مصر ، ١٢٠١ هـ .
٣٠- شرح العقيدة النسفية للعلامة سعد الدين التفتازاني بحاشية رمضان أفندي ، مطبعة الحاج حسين أفندي ، ١٣٠٤هـ .

٣١- شرح الفقه الأكبر ، للإمام أبي منصور الماتريدي (ت ٣٣٣ هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، الهند ، خيدر آباد،١٣٢١هـ
٣٢- شرح الفقه الأكبر ، للملا علي القارئ الحنفي (ت ١٠٠١هـ) مطبعة التقدم ، مصر ، ط١ ، ١٣٢٣هـ .
٣٣- شرح النسفية في العقيدة الإسلامية ، د . عبد الملك السعدي ، دار الأنبار، الرمادي ، العراق ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٣٤- شرح صحيح مسلم ، للإمام محي الدين النووي (ت ٦٧٦ هـ) دار القلم ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ .
٣٥- الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة ، هاشم معروف الحسني ، دار القلم ، بيروت ، ط ١ ، سنة ١٩٧٨ م .
٣٦- صحيح مسلم ، للإمام الحافظ مسلم بن الحجاج القشيري ، دار القلم ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ .
٣٧- العقائد الإسلامية ، سيد سابق ، منشورات مكتبة التحرير ، مطبعة أشبيلية ، بغداد .
٣٨- عقائد الإمامية ، محمد رضا المظفر ، مطابع النعمان ، النجف ، العراق ، ط١ .
٣٩- عقائد الإمامية الاثني عشرية ، إبراهيم الزنجاني ، ط٢، سنة ١٩٧٣م.
٤٠- عقائد السلف ، د . علي سامي النشار ، والأستاذ / عمار جمعة ، مكتبة الآثار السلفية ، ١٩٧١م .
٤١- الفرق الإسلامية ، ذيل كتاب شرح المواقف ، للعلامة الكرماني(ت ٧٨٦ هـ) تحقيق سليمة عبد الرسول ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٣م
٤٢- الفرق بين الفرق ، للإمام عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) حققه وعلق عليه العلامة محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ،القاهرة ، مصر .
٤٣- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، للإمام ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) المطبعة الأدبية ، ط ١ ، ١٣٢٠هـ .
٤٤- القضاء والقدر عند المسلمين ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية – جامعة بغداد ، للباحث د . إسماعيل القرني الكردي .
٤٥- كبرى اليقينيات الكونية ، د . محمد سعيد رمضان البوطي ، دار الفكر ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
٤٦- اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد ، للشيخ إبراهيم بن مصطفى الحلبي ، مطبعة الأنوار، ١٣٥٨هـ - ١٩٣١م
٤٧- مذاهب الإسلاميين ، د . عبد الرحمن بدوي ، دار العلم للملايين ، ط٢ ، ١٩٧٩م .
٤٨- المسايرة . لكمال الدين محمد بن همام الدين عبد الواحد الشهير بابن الهمام وهو بشرح المسامرة للكمال ، مع حاشية الشيخ زين
٤٩- المعرفة العقلية في المنظور الإسلامي ، بحث مطبوع للدكتور/ مراد عبد الله الجنابي .
٥٠- مفتاح الجنة ، للسيد محمد الهاشمي .

٥١- الملل والنحل ، للشيخ عبد الكريم الشهرستاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
٥٢- مناهج الأدلة في عقائد الملة ، لابن رشد (ت ٥٩٥ هـ) مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، ط٣ ، سنة ١٩٦٩م .
٥٣- المواقف ، للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الأيجي ، ومعه شرحه للشريف الجرجاني ، مطبعة السعادة ، مصر ط ١ ، ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م
٥٤- مواهب الرحمن في تفسير القرآن ، للشيخ / عبد الكريم المدرس .
٥٥- نشأة الأشعرية في علم الكلام ، للعلامة عبد الكريم الشهرستاني ، حرره وصححه الفرجيوم .
٥٦- النظام الفريد بتحقيق شرح جوهرة التوحيد ، للعلامة محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبوع بذيل شرح جوهرة التوحيد .
٥٧- الوسطية في العقيدة الإسلامية ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية – جامعة بغداد ، للدكتور ، ثائر إبراهيم خضير الشمري – ٢٠٠١م
٥٨- الوسيلة في شرح الفضيلة في علم أصول الدين ، العلامة عبد الكريم محمد المدرسي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط١ ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
٥٩- اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر ، للعلامة عبد الوهاب الشعراني، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد الحنفي ، ارع المشهد الحسيني ، مصر .